مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

قمة شانغهاي للتعاون
«رهانات التوافق وفرص الاستجابة»

د. عبد الرزاق غراف

بحضور حوالي عشرين من قادتها انعقدت بالأمس القمة السنوية لمنظمة شانغهاي للتعاون في «تيناجين» الصينية، وقد جاءت القمة في ظل ظروف دولية وإقليمية استثنائية بالنسبة لكثير من أعضائها على كافة المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية، بداية بوضع روسيا في حرب أوكرانيا وليس نهاية بوضع كبرى اقتصاديات المنظمة كالصين والهند في الحرب التجارية، فضلا على ارهاصات عودة المواجهة بين إيران وإسرائيل.

تعتبر منظمة شانغهاي للتعاون احد اكبر التكتلات الإقليمية الفاعلة في النظام الدولي، وهي التي تحتوي في عضويتها على اثنين من اكبر خمس اقتصادات عالمية، وهما الصين ثاني اكبر اقتصاد عالمي والهند خامس اكبر اقتصاد عالمي، كما تحتوي على اربع قوى نووية وهي روسيا والصين والهند وباكستان، وفي مجمل عضويتها تحتوي منظمة شانغهاي على ١٠ أعضاء رسميين هم الصين وروسيا والهند وباكستان وايران وبيلاروسيا وكازخستان وقرغيزستان وطاجيكستان وأوزباكستان، وبالنظر لهذا الانتشار الجيو سياسي لأعضائها تستمد المنظمة بُعدها الأوراسي، كما تنطوي عضوية المنظمة على ١٦ عضو مراقب، وتستحوذ على ما يناهز ٢٣,٥٪ من اجمالي الناتج المحلي العالمي في حين تغطي عضويتها قرابة ٥٠٪ من سكان المعمورة.

بينما حاولت القمة اثبات اقصى مستويات التماسك الذاتي بين أعضائها على اختلاف تناقضاتهم، وذلك استنادا الى ما يجمعهم لا الى ما يفرقهم، وهو ما ظهر جليا من خلال تقارب الضرورة بين الصين والهند بعد خمس سنوات من الجفاء وبالضبط منذ مواجهات ٢٠٢٠، الذي جاء تحت وطأة حرب دونالد ترامب التجارية عليهما، فضلا عن باقي مظاهر التناقض التي ظهر جلّيا حرص الجميع على تناسيها أو اقله تأجيلها لغاية تجاوز الظروف الراهنة التي يمر بها الجميع.

ضمن مخرجات القمة تم اعتماد ما أطلق عليه «استراتيجية التنمية العشرية» لتطوير المنظمة في كافة مجالات الاهتمام المشترك، وبما يوفر سبل تحقيق الاستقرار والسلام والتنمية والازدهار في كافة الحيز الجيو سياسي الذي تغطيه المنظمة، وهي ذاتها الأهداف التي من اجلها تأسست المنظمة قبل أكثر من عقدين، اين ساهمت في ترسيخ الابعاد السياسية والاقتصادية والأمنية التي قامت عليها ومن اجلها المنظمة.

«عالم متعدد الأقطاب» كان هو الآخر من ضمن المطالب التي رافع من أجلها أعضاء المنظمة وبخاصة الكبار منهم، انطلاقا مما يوفره هذا النهج من توازن للنظام الدولي، توازن سيفضي حسب المنظمة الى المزيد من الاستقرار والامن والسلام، وان كان هذا المطلب يدخل في خانة المعتاد ضمن مخرجات قمم سابقة للمنظمة، إلا أن الظروف الدولية الراهنة والتحولات المتسارعة التي يشهدها العالم في حالة هي الأقرب الى نموذج الحرب الباردة غير المستندة للبعد الأيديولوجي، يُضفي جدية أكبر حول مدى مصداقية الدعوة لعالم اكثر تعددا ومنه اكثر اتزانا.

رغم أن البعض يصنفها ضمن المنابر العالمية التي تحتاجها الصين لإبراز عضلاتها امام الغرب وهي التي صرّح رئيسها خلال الاستعراض العسكري الضخم الذي جاء على هامش القمة بساعات بأنها «قوة لا يمكن ايقافها»، إلا أن الحقيقة أن جلّ أعضاء المنظمة مستفيدون من التقارب الحاصل تحت مظلتها، بداية بالقوى الكبرى كالصين التي تحاول ترسيخ التكتلات الإقليمية والدولية التي تسير في فلكها في مواجهة محاولات الاحتواء الأمريكي لها، وهذا لن يكون الا عبر بناء شبكة من المصالح مع باقي القوى وبخاصة روسيا التي تهدف إدارة دونالد ترامب لسحبها من الفلك الصيني عبر اغراءات التسوية في أوكرانيا، مرورا بالهند التي نالها نصيب من عاصفة ترامب الجمركية ما جعلها تتناسى مؤقتا خلافاتها مع الصين وهو ما على الصين استيعابه.

الى جانب القوى المتوسطة في المنظمة كإيران التي تحاول اعادة ترتيب أولويات تحالفاتها بعد ما افرزته حرب ١٢ يوما، او حتى دول مثل باكستان التي تحاول تحقيق مكاسب إضافية بعد الجولة الأخيرة من الحرب المحدودة مع الهند، فضلا على باقي المكونات الأوراسية في المنظمة، أين تحاول كل دولة منها تحقيق اقصى مستويات المزايا في ظل حالة الاستقطاب التاريخي التي تمر بها منطقة آسيا الوسطى التي تشهد تدافعا استثنائيا نحو إعادة رسم تراتبية النفوذ في ظل تداخل مصالح اللاعبين التقليديين كروسيا والصين والولايات المتحدة وتعاظم نفوذ لاعبين اقليميين كتركيا وإسرائيل.

البنية المؤسساتية الدولية الراهنة وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظومتها القانونية الدولية، هي الأخرى مواضيع نالت اهتماما واضحا في مخرجات قمة شانغهاي، التي شددت على أهمية الالتزام بميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئه وبخاصة فيما تعلق بسيادة الدول والدور الرائد للأمم المتحدة في مختلف الملفات الدولية، في إشارة ضمنية الى العقيدة الحمائية الانعزالية التي تتبناها إدارة دونالد ترامب والتي انعكست على حدود وطبيعة الأدوار المنوطة بالمؤسسات الدولية وزادت من تهميشها.

مصالح وتناقضات «حدود التباين والتوافق داخل شانغهاي»:

على المستوى الاستراتيجي تشكّل قمة منظمة شنغهاي فرصة أخرى لإعادة ضبط الحدود الدنيا من معادلة التوازن المرن مع القطب الأمريكي الأوحد، فالثابت أن أي مخرجات تعزّز التقارب بين أعضاء المنظمة وتقليص فجوة تناقضاتهم، وبقدر ما يوفّر ذلك من مساحة للمناورة امام الضغوط الامريكية وبخاصة التجارية منها، بقدر ما يعزّز من موقع اقطاب المنظمة في صراع النفوذ العالمي مع الغرب، رغم حالة التباين النسبي في حتمية الموازنة بين حدود التقارب البيني داخل المنظمة وبين العلاقة مع الغرب وبخاصة مع الولايات المتحدة، فذاته الغرب وذاتها الولايات المتحدة يعدّان ويبقيان اكبر الشركاء التجاريين لمعظم القوى الكبرى داخل المنظمة.

ومن هذا المنطلق تتضح مدى حدود التشابك بين أدوار كل طرف، فالبنسبة لروسيا وبقدر جموحها نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الصين بقدر ما تنظر لحتمية التقارب مع الولايات المتحدة على النحو الذي يعزز موقعها في أي تسوية منتظرة للملف

الاوكراني، وذات المعطي بالنسبة للصين الراغبة في شدة في كسر الجموح الأمريكي لإستقطاب روسيا خارج الفلك الصيني إلا أنها لا ترغب في رؤية روسيا قوية على النحو الذي يجعلها الطرف الأكثر تحقيقا للمزايا في علاقاتهما الثنائية والملفات التي تجمعهما، خاصة بالنظر لما حققته الصين من مكاسب جرّاء اللجوء الروسي لها كبديل حتمي في ظل ضغط الصراع في أوكرانيا وحزم العقوبات الغربية على الاقتصاد الروسي، إلا أن البديل الصيني كانت له تكاليفه بالنسبة لروسيا، أين دفعها هذا الخيار رغم مزاياه إلى التنازل عن حجم ليس باليسير من نفوذها التاريخي في آسيا الوسطى لصالح الصين بل إنه ذات المعطى الذي سمح للصين للدخول لقطاعات في الاقتصاد الروسي كانت ممنوعة عن الاستثمار الاجنبي.

ذات المنطق ينطبق على الهند التي تعلم أن لخلافها مع الإدارة الامريكية حول ملف التجارة حدود، في مقابل أن شراكتها الاقتصادية والعسكرية مع روسيا هي محدد ثابت وتاريخي ولا يمكن التنازل عنه، والاهم من كل هذا بالنسبة للهند هو أن حدود التناقض مع الصين يجب أن تضبط رغم مناخ التنافر السائد لجملة من الأسباب والتي ازدادت في ضوء الدور الصيني من وراء الستار في جولة النزاع الأخيرة مع باكستان.

في مقابل ذلك تقف أنماط اخرى من التناقض عصية امام قدرة المنظمة على تجاوزها، على غرار حالة التناقض المبين بين باكستان والهند، الذي ورغم أن اجتماعهما تحت مظلة المنظمة إلا أنه ليس من المتوقع أن تنال هذه العضوية المشتركة للطرفين في هذا التكتل من حدود وطبيعة التناقضات القائمة بل إن فرص التقارب تكون معدومة في هذا الشأن، ومنه فإن الحدود الدنيا التي يمكن تصورها هو الدور النسبي الذي قد يقوم به بعض الأعضاء الآخرين في ضبط الواقع الراهن المتأزم بين البلدين حتى لا ينفجر مرة أخرى على النحو الذي قد يؤدي الى صدام بين القوتين النوويتين وبما يجّر المنطقة برمتها نحو الصراع وبالتالي يرهن مستقبل التكتل بأكمله، خاصة في ضوء طبيعة حلفاء الطرفين من باقي الأعضاء في منظمة شانغهاي، وهي التي تشهد حالة من الاستقطابات الثنائية حيث تقف الصين كحليف استراتيجي لباكستان في حين تقف روسيا كحليف استراتيجي للهند، ما يجعل من توفير سبل تغذية هذا الاستقطاب هو في الواقع من عوامل الحد من فاعلية المنظمة.

مصلحة مشتركة جامعة في ظل حرب ترامب التجارية:

رغم ما تم التطرّق إليه آنفا من حدود التباين والتوافق داخل المنظمة إلا أن الثابت أنه وفي ظل الظروف الدولية والراهنة وما يسودها من تحولات متسارعة فإن حالة من شبه الاجماع تسود داخل المنظمة على ضرورة تقديم رهانات التوافق على مبرّرات التباين، حتى لو كان ذلك ظرفيا ومؤقتا، على النحو الذي يحقّق للجميع جملة من المزايا لم يكونوا ليحقّقوها خارج اطر المنظمة، وفي مقدمة هذه الدوافع الجموح الأمريكي الراهن من أجل فرض منطق القوة المهيمنة والمسيطرة على الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية تحت دافعية الانعزالية والحمائية المنبثقة من عقيدة الآباء المؤسسين «أمريكا أولا»، وبعيدا عن أي اشكال التفاهمات التي تفضي عادة لتقاسم الأعباء والمكاسب على حد سواء بما يحمي الاقتصاد العالمي من أي هزّات ترقى أحيانا لمستوى الازمة، خاصة وأن التاريخ الأمريكي حافل بمثل هكذا توجهات فجلّ الازمات الاقتصادية العالمية منذ أزمة الكساد العظيم لسنة **١٩٢٩** كانت أمريكية المولد عالمية النتائج.

حرب ترامب التجارية التي طالت الجميع بدون استثناء رغم أنها كانت اشد وطأة على الحلفاء قبل المنافسين والاعداء، دفعت الجميع لإعادة الحسابات انطلاقا من المزايا المرتقبة من وراء تدارك حدود التباينات، وان كان ذلك قد انعكس بشكل مباشر على جدول اعمال قمة شنغهاي إلا أن الثابت أن المرحلة المقبلة ستشهد حتما إعادة صياغة جزئية للإدراك الاستراتيجي لدى أعضاء المنظمة وبخاصة الكبار انطلاقا من قاعدة التوافق حول ما هو متوافق عليه وتحييد مظاهر التباين ولو الى حين، على النحو الذي يعزّز من فرص الاستجابة للتحديات المشتركة التي تطال الجميع دون استثناء.

باحث أول بمركز الخليج للأبحاث

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation Geneva

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium

www.grc.net